المحللين الاقتصاديين هذا الانفجار في اوساط العمال والمستخدمين الى ارتفاع الاسعار منذ أن عقدت « صفقة الرزمة » في يناير ١٩٧٠ اكثر بكثير من ارتفاع الدخل الحقيقي لهم ، ويجمع معظمهم على أن هذه الصفقة ، التي نظمت بشكل عام بموجبها العلاقات بين المستخدمين والمستخدمين (بكسر وفتح الدال) ، قد اصبحت حبرا على ورق . ويحدد عدد من المعلقين الاقتصاديين بدء انهيار « الصفقة » بشهر اب ١٩٧٠ عندما فرضت الحكومة ، نتيجة للانفاق المتزايد في المجال العسكري ، ضريبة الامن ، التي فتحت المجال للصناعيين واصحاب المشاريع لرفع أسعار المنتوجات والخدمات ، بحجة ان الحكومة اخلت بتعهدها لدى عقد الصفقة بعدم فرض ضرائب جديدة .

وابتداء من اوائل شهر حزيران بدأت تظهر في الصحافة انباء عن احتلال ازواج جدد وعائلات فقيرة تعيش في شروط سكنية سيئة لبيوت مخصصة للمهاجرين الجدد او لاصحاب دفعوا جزءا من ثمنها . وقد اتسعت هذه الظاهرة تدريجيا وعمت البلاد من اقصاها الى أقصاها . وقد ترافقت مع هذه الظاهرة شكاوي الكثير من « المحتلين » من أن الحكومة تصرف مبالغ طائلة على الانفاق العسكري وعلى المهاجرين الجدد ولا تعير الفقراء في اسرائيل اهتماما . وقد قابلت الحكومة هذه الظاهرة بالعنف واخلت من رفض من « المحتلين » مغادرة البيوت منها بالقوة . وهاجمت غولدا مئير « النغمة » التي تحاول التشكيك في اهمية الهجرة لاسرائيل ، عن طريق وضع « مشكلة الازواج الجدد فوق مشكلة الهجرة » ، على حد تعبيرها .

اخبار الاحزاب : وكان أهم ما حدث على صعيد الاحزاب انعقاد مؤتمر الحزب الليبرالي ، الشريك الاصغر في حركة جاحال ، في الفترة ما بين ٦ــ٨/٧/٧١ . وان حركة جاحال تشكلت عام ١٩٦٥ من حزبي حيروت والليبراليين على أساس اتفاق قضى بتشكيل كتلة برلمانية واحدة ، ودخول انتخابات الكنيست لذلك العام بقائمة موحدة وبرنامج مشترك ، على ان يحتفظ كل من الحزبين بوجوده المستقل ، وينسقا سياساتهما فيما بينهما ضمن اطارات تنظيمية مشتركة . وقد كان الدافع الاساسي لحزب حيروت وراء اقامة الحركة الجديدة رغبته بالخروج من وضعية المعارض الابدي في دولة تحكمها احزاب الحركة العمالية الصهيونية ورغبته في الوصول الى اموال الدوائر المالية التي تدعم الحزب الليبرالي لتمويل الحملة الانتخابية واصلاح احواله المالية المتدهورة ، وكان دافع الليبراليين الحصول على قاعدة جماهيرية واسعة تمكنهم من طرح أنفسهم ، مع حيروت ، كبديل لحزب الماباي في الحكم . وقد أمل مؤسسو حركة جاحال وقتها أن تحصل الحركة على عدد من المقاعد في الكنيست قريب من عدد مقاعد الماباي الحاكم ، خاصة وان الماباي كان قد انشق ذلك العام ، وتدهورت سمعته نتيجة للصراعات الحادة داخله والمشاحنات التي قامت بين زعمائه ، ولكن آمال المؤسسين لم تتحقق ، اذ نالت الحركة في الكنيست السادسة ٢٦ مقعدا مقابل ٥٥ مقعدا للماباي واحدوت ممفودا اللذين كانا اندمجا فيما بينهما لاقامة المراخ. الا أنه رغم ذلك ظلت حركة جاحال قائمة، ودخلت انتخابات الكنيست السابعة في عام ١٩٦٩ موحدة الرأي ، واشتركت في حكومة التجمع الوطني العريضة ، الى ان تركتها في آب ١٩٧٠ بعد موافقة الحكومة على مبادرة روجرز . ومنذ أن غادرت حركة جاحال الحكم بدأت المتاعب تظهر بين الحزبين المكونين لها ، وبدأت ايضا في الوقت ذاته المتاعب تظهر داخل الحزب الليبرالي نفسه. وقد كان جذر المتاعب بين حيروت والليبراليين هو معارضة زعماء الليبراليين العنيفة للانسحاب من الحكومة مقابل اصرار حيروت على ذلك ، واضطرارهم الى الامتثال للقرار الذي اتخذه مركزا الحزبين في الجلسة المشتركة المنعقدة اوائل آب بالانسحاب من الحكم . وكان جذر المتاعب في الحزب الليبرالي هو ان الكتلة المعارضة داخله ، المعروفة باسم « ايحود وتموره » اي التوحيد والتغيير ، اعتقدت ان معارضة زعماء الحزب للانسحاب من الحكم ، ناجمة عن موقف مساوم فيما يتعلق بأهم بند في حملة جاحال الانتخابية ، وهو البند الذي ينادي بالحفاظ على « وحدة تراب ارض اسرائيل » (!) ، او بعبارة أدق البند الداعي لعدم الانسحاب من أي شبر من المناطق المحتلة . وقد دفعت شكوك هذه الكتلة التي يتزعمها كل من يوسف سرلين وتسفي تسيرمان وهاييم لبنانون (رئيس مركز الحزب) بهذه الكتلة الى التشديد على المطالبة بتحقيق دمج فوري بين الليبراليين وحيروت ، وهو مطلب كانت الكتلة ترفعه منذ قيام جاحال ، وقد لقي هذا التشديد على تحقيق الدمج الفوري معارضة شديدة من قبل زعامة